

المركزي المصري يبقي أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير



أبقى البنك المركزي المصري، الخميس أسعار الفائدة لليلة واحدة دون تغيير كما كان متوقعا وقال إنه على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي، حد ارتفاع التضخم في أسعار السلع غير الغذائية من تأثير الانخفاض المستمر في تضخم أسعار السلع الغذائية.

وكان اجتماع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي هو الأول منذ وقعت مصر اتفاقية دعم مالي بقيمة ثمانية مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي في مارس/ آذار الماضي حين رفعت أسعار الفائدة 600 نقطة أساس

وقالت لجنة السياسة النقدية في بيان إنها تركت سعر الإقراض لليلة واحدة عند 28.25 بالمئة وسعر عائد الإيداع لليلة واحدة عند 27.25 بالمئة دون تغيير.

وكان هذا التثبيت متوقعا على نطاق واسع إذ لم يتوقع إلا محلل واحد من بين 19 محللا في استطلاع أجرته رويترز أن تخفض لجنة السياسة النقدية أسعار الفائدة

ولا تزال أسعار الفائدة أقل بكثير من معدل التضخم في المدن المصرية الذي بلغ 32.5 بالمئة في أبريل/ نيسان. وتراجع التضخم من مستوى قياسي بلغ 38 بالمئة في سبتمبر/ أيلول.

وقالت لجنة السياسة النقدية في بيان مصاحب لقرار أسعار الفائدة «تفيد التوقعات بأن التضخم سوف يشهد اعتدالا خلال عام 2024 مع انحسار الضغوط التضخمية، خاصة أنه قد بلغ ذروته بالفعل

وأضافت اللجنة أن النمو الاقتصادي تباطأ إلى 2.3 بالمئة في الربع الرابع من عام 2023 من 4.2 بالمئة في نفس الفترة قبل عام، وإن المؤشرات تشير إلى استمرار ضعف النمو في الربع الأول من عام 2024

ورفع البنك المركزي أسعار الفائدة في السادس من مارس/ آذار ضمن اتفاقه مع صندوق النقد الدولي، ليصل إجمالي الزيادات منذ بداية العام إلى 800 نقطة أساس

وكجزء من اتفاق صندوق النقد الدولي، سمحت مصر لعملتها بالانخفاض إلى أقل من 50 مقابل الدولار بعد تثبيتها عند (30.85) لمدة عام. وارتفع سعر الجنيه المصري منذ ذلك الحين إلى نحو 47.1 جنيه للدولار. (رويترز

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.